

تقييم تأثير عمليات تعطيل الشبكات وقيود الخدمة

عمليات التعطيل...

انتهاك حقوق الإنسان.

يعتبر الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير عن الرأي وتكوين النقابات حقوقاً معترف بها دولياً تلتزم الدول بحمايتها.



الإضرار بالسياحة.

بدأت الحكومات حالياً في تضمين عمليات تعطيل الشبكات في تحذيرات السفر التي تقدمها لمواطنيها.



تعريض سلامة المواطنين للخطر.

يؤدي تعطيل عمليات خدمات الطوارئ إلى تعريض حياة الناس للخطر. وقد أثرت عملية إغلاق حدثت في عام 2015 في إحدى الدول الآسيوية على إحدى المستشفيات والمطار.



تعريض الاستثمار الأجنبي المباشر للخطر.

تستخدم الشركات مؤشرات مكافحة الفساد عند اتخاذ قرار بشأن كيفية تخصيص موارد للاستثمار الأجنبي المباشر. وتستخدم هذه الأدوات "الوصول إلى المعلومات" بمثابة أحد هذه المؤشرات.



فصل العائلات والأحباء.

تزيد عملية الفصل بين أفراد العائلات والأحباء من الشعور بالضيق والغضب والاضطرابات الاجتماعية.



إنشاء العوائق التجارية.

تتدخل هذه العوائق في قدرة الشركات المحلية على تصدير السلع والخدمات بأسلوب تنافسي إلى الأسواق العالمية. وقد تؤدي عمليات إغلاق الشبكات أيضاً إلى فرض عقوبات من الشركاء التجاريين.



تعطيل وسائل الإعلام.

قد يؤدي حجب الوصول إلى الأخبار إلى إثارة الاضطرابات العامة وإعاقة إعداد تقارير دقيقة.



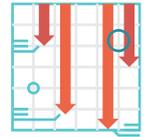
الإضرار بالشركات المحلية.

تستخدم الشركات من جميع الأحجام تقنيات الاتصالات للحصول على معلومات السوق، وإنشاء المتاجر عبر الإنترنت، وإجراء المعاملات، والعلاقات مع العملاء.



التعارض مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تتطلب

تتطلب أهداف التنمية المستدامة من الدول "زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة والسعي لتوفير وصول شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت".



التداخل مع العمليات الحكومية.

يمكن أن يؤثر حجب الوصول إلى الاتصالات بشكل سلبي على قدرة المسؤولين على التواصل مع بعضهم البعض ومع الجمهور وتعطيل إجراء المهام الحكومية الحيوية مثل تحصيل الضرائب.



تعطيل الخدمات المالية.

دون عمليات الدفع عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول، يتوقف الاقتصاد الرقمي، مما يحول دون دفع الرواتب وعمليات السداد الخاصة بالمرافق العامة والصحة والتعليم.



جذب الاهتمام العالمي والمحلي.

تستدعي عمليات التعطيل اهتماماً واسع النطاق من جانب وسائل الإعلام، مما قد يؤدي إلى زيادة الاهتمام بالموضوعات التي قد يكون الهدف من تعطيل الشبكات التعطيم عليها.



خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

تخسر الدول التي توجد بها إمكانات اتصال عالية ما يصل إلى 1.9% من إجمالي الناتج المحلي اليومي على الأقل في كل يوم يتم فيه حظر الخدمات. وقد استمرت إحدى عمليات الإغلاق التي حدثت في عام 2011 في إحدى الدول الإفريقية خمسة أيام وتكلفت ما يقدر بـ 90 مليون دولار أمريكي.



إثارة إدانة واسعة النطاق.

تحدثت ائتلافات متنامية من منظمات المجتمع المدني (#KeptItOn)، والنقابات الصناعية، ومبادرات أصحاب المصالح المتعددين، والحكومات ضد عمليات تعطيل الشبكات، وتضمن ذلك إصدار بيان مشترك من قبل حكومات تحالف الـ 30 لحرية الإنترنت.

